

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٩

بشان عرض جداول الناخبين وقبول الطلبات بشأنها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعمول به في الإقليم المصرى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم التشريعى رقم ١٧ لسنة ١٩٤٩ المعمول به في الإقليم السورى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٥٩ ببيان طريقة تكوين اللجان المحلية للاتحاد القومى ؛

وهي ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تعرض جداول الناخبين من صباح يوم ١٧ مايو (أيار) سنة ١٩٥٩ إلى ٢٠ مايو (أيار) سنة ١٩٥٩ وتقبل من صباح يوم ١٧ مايو (أيار) سنة ١٩٥٩ إلى مساء يوم ٢١ مايو (أيار) سنة ١٩٥٩ الطلبات التى يتقدم بها الأفراد لقياد أسماء أو حذفها أو تصحيح البيانات الخاصة بالقياد .

مادة ٢ - تفصل في الطعون أو الاعتراضات عن البيانات المشار إليها في المادة السابقة اللجان المنصوص عليها في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ وفى المرسوم التشريعى رقم ١٧ لسنة ١٩٤٩ وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمها وتبلغ قراراتها إلى ذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ إصدارها .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ما

مدرسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٨ (١٥ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٥٩

ببيان طريقة تكوين اللجان المحلية للاتحاد القومى

في مدن وقرى الجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر :

الباب الأول

في تكوين الاتحاد القومى

مادة ١ - يؤلف المواطنين في الجمهورية العربية المتحدة اجناباً قومياً ، يعمل على تحقيق رسالة القومية العربية ، وحث الجهود وبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وذلك بإقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى متحرر من الاستغلال السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

مادة ٢ - ينتخب عن كل قسم أو بند أو مركز منطقة عدداً من عشرة ولا يزيد على عشرين من الأشخاص المقيدة أسمائهم في جداول انتخابها ، ليكونوا أعضاء في اللجنة المحلية للاتحاد القومى في القسم أو البند أو مركز المنطقة . وينتخب عن القرية عدد لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة من الأشخاص المقيدة أسمائهم في جدول انتخاب القرية ليكونوا أعضاء في اللجنة المحلية للاتحاد القومى في القرية .

وتكون وحدة التمثيل الانتخابى بواقع ممثل واحد لكل خمسة من السكان والوحدة التى يقل عدد سكانها عن خمسةة تضم إلى أقرب وحدة مجاورة ويصدر بهذا الصم قرار من وزير الداخلية .

مادة ٣ - على كل من يتمتع بحسبية الجمهورية العربية المتحدة من الذكور والإناث المقيدى في جداول الانتخاب أن يباشر بنفسه انتخاباً أعضاء اللجان المحلية للاتحاد القومى في المدن والقرى ، وتكون مباشرة هذا الانتخاب على النحو والشروط المبينة في هذا القرار .

الباب الثانى

في الترشيح لمفوضية اللجان المحلية للاتحاد القومى

مادة ٤ - لا يجوز أن يرشح عن الوحدة الانتخابية شخص غير مقيم في جدول انتخابها ، ولكل ناخب الحق في تغيير موطنه الانتخابى قبل صدور قرار دعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء اللجان المحلية للاتحاد القومى

مادة ١١ - ينتخب الأعضاء بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب ، وإذا خلا محل بالوفاة أو بالفصل أو الاستقالة حل محله من يليه في عدد الأصوات .

الباب الثالث

في تنظيم عملية الانتخاب

مادة ١٢ - يكون في الوحدة الانتخابية لجنة واحدة أو أكثر لإجراء عملية الانتخاب ويمن مدها ومقارها بقرار من وزير الداخلية ، وتشكل كل من هذه اللجان من رئيس وسكرتير وثلاثة أعضاء ، ويكون تعيين الرئيس من بين الموظفين العموميين الذين لا تقل درجاتهم عن السابعة ويكون تعيين السكرتير من بين الموظفين العموميين أو ممن تتوفر فيهم الثقة والصلاحيه من الناخبين .

ويصدر بتعيين الرؤساء والسكرتيرين قرار من وزير الداخلية بعد موافقة الجهات التابعين لها .

ويختار رئيس اللجنة أعضاء بلجته من بين الناخبين الحاضرين الذين يحسنون القراءة والكتابة .

ولكل مرشح حق الواجد في جمعية الانتخاب أثناء مباشرة عملية الانتخاب وأن يدخل قاعة الانتخاب ليطلب إلى رئيس اللجنة إثبات ما يعن له من الملاحظات بحضور الجلسة ، ولا يجوز له دخول قاعة الانتخاب في غير هذه الحالة .

مادة ١٣ - حفظ النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله في ذلك طلب رجال البوليس (الشرطة) عند الضرورة ، على أنه لا يجوز أن يدخل البوليس (الشرطة) قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة .

وجمعية الانتخاب هي المبنى الذي توجد به قاعة الانتخاب والفضاء الذي حوله وقاعة الانتخاب هي المكان الذي تباشر فيه اللجنة عملها ، ويتولى رئيس اللجنة تحديد هذا الفضاء قبل بدء عملية الانتخاب .

مادة ١٤ - لا يحضر جمعية الانتخاب غير الناخبين ويحظر حضورهم حاملين سلاحا .

مادة ١٥ - تستمر عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الخامسة مساء ومع ذلك إذا وجد في جمعية الانتخاب إلى الساعة الخامسة مساء ناخبون لم يبدأ أراءهم تبرز اللجنة كشفا بأسمائهم وتستمر عملية الانتخاب إلى ما بعد إبداء آرائهم .

مادة ٥ - لا يجوز ترشيح رجال القضاء والنيابة العمومية ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية وضباط وصف ضباط القوات المسلحة والبوليس (الشرطة) قبل تقديم استقالاتهم وقبولها .

مادة ٦ - يقدم طلب الترشيح إلى مركز البوليس (الشرطة) المختص أو مركز المنطقة خلال خمسة أيام من تاريخ صدور قرار دعوة الناخبين إلى الانتخاب وذلك وفقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وتحال الطلبات إلى اللجنة المختصة التي يصدر بتشكيلها قرار جمهوري في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أيام من موعد إفتال باب الترشيح .

مادة ٧ - تقوم اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بفحص طلبات الترشيح خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إفتال باب الترشيح .

مادة ٨ - تعد هذه اللجنة كشفا بأسماء المرشحين الذين لا اعتراض عليهم في كل وحدة انتخابية ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا غير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن .

ولا يجوز لأي مرشح ممارسة أية دعاية انتخابية قبل صدور القرار المشار إليه .

وينشر كشف المرشحين بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية ، على أن يبقى الكشف معروضا حتى يوم الانتخاب .

مادة ٩ - إذا قبلت اللجنة المشار إليها أكثر من العدد المقرر للوحدة الانتخابية فإن الانتخاب يجري بينهم .

أما إذا اعترضت اللجنة المشار إليها على جميع من قدموا طلبات ترشيحهم أو قبلت عددا مساويا للعدد المقرر للوحدة الانتخابية أو أقل يصدر قرار بإعادة فتح باب الترشيح في انتخاب تكميل .

أما إذا كان عدد المرشحين يقل عن العدد المقرر انتخابه ، أعلن انتخاب من لم تعترض عليه اللجنة دون إجراء انتخاب .

وفي جميع الأحوال ، إذا لم يتقدم للترشيح غير العدد المقرر للوحدة الانتخابية وقبلت اللجنة المشار إليها ترشيحه ، يعلن انتخابهم بلا حاجة إلى اتباع إجراءات الانتخاب .

مادة ١٠ - لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر يرسل إلى مأمور مركز البوليس (الشرطة) أو المنطقة المختص أو بإقرار كتابي يقدم إلى هذا الأخير من نفس المرشح ، على أن يتم ذلك قبل يوم الانتخاب بسبعة أيام على الأقل ، وبعد التحقق من شخصية المتنازل ويثبت ذلك أمام اسمه في كشف المرشحين ويعلن يوم الانتخاب بعرضه على مقر بلجان الانتخاب .

وتدون القرارات في محضر اللجنة وتكون مسببة ويتلوها الرئيس علناً ، ويتولى سكرتارية اللجنة أحد سكرتيري بلان الانتخاب بينه الرئيس دون أن يكون له رأى في المداولات .

مادة ٢١ - يعلن رئيس اللجنة نتيجة الانتخاب ويوقع جميع أعضاء اللجنة في الجلسة نسختين من محضرها ، يرسل إحداها مع أوراق الانتخاب إلى المحافظة أو المديرية وترسل الثانية إلى سكرتيرية الاتحاد القومي خلال ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة .

مادة ٢٢ - يعلن المحافظ أو مدير الإقليم النتيجة العامة للانتخاب في دائرة المحافظة أو المديرية خلال الثلاثة الأيام التالية لوصول محاضر بلان الانتخاب .

مادة ٢٣ - يرسل الاتحاد القومي عقب إعلان نتيجة الانتخاب إلى كل من المرشحين المنتخبين شهادة بانتخابه .

مادة ٢٤ - يختص الاتحاد القومي في الفصل في صحة عضوية أعضائه

مادة ٢٥ - يعين ميعاد الانتخاب لأعضاء اللجان المحلية للاتحاد القومي بقرار من رئيس الجمهورية والتكليف بقرار من وزير الداخلية ، ويكون إصدار هذا القرار قبل الميعاد المحدد لإجراء الانتخاب بثلاثين يوماً على الأقل ، ويعلن هذا القرار بنشره في الجزيرة الرسمية .

مادة ٢٦ - يعاقب بغرامة لا تجاوز مائة قرش أو عشرة ليرات سورية كل من كان اسمه مقيداً بجدول الانتخاب وتحلف بغير طهر عن الإدلاء بصوته ويعتبر من قبيل المنز من حال عمله في خدمة الدولة يوم الانتخاب أو لمرض أو سفر خارج الجمهورية .

مادة ٢٧ - يصدر وزير الداخلية الأتمة التنفيذية لهذا القرار .

مادة ٢٨ - ينشر هذا القرار في الجزيرة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

مديرية الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ (١٥ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

مادة ١٦ - يكون إبداء الرأى على اختيار المرشحين بالنسبة للناخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة بالتأشير على البطاقة الممدة لذلك ، وعلى الرئيس أن يسلم لكل ناخب بطاقة مفتوحة وضع في ظهرها خاتم اللجنة وتاريخ الانتخاب ، ويتحى الناخب جانباً من النواحي المخصصة لإبداء الرأى في قاعة الانتخاب نفسها وبعد أن يثبت رأيه على البطاقة يبيدها مطوية إلى الرئيس الذي يضعها في الصندوق الخاص ببطاقات الانتخاب ، وفي نفس الوقت يضع سكرتير اللجنة في كشف الناخبين إشارة أمام اسم الناخب الذي أبدى رأيه .

وتبين اللاصحة التنفيذية شكل البطاقة ومحتوياتها وطريقة التأشير عليها ، وما يتبع في إبداء رأى الناخبين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة .

مادة ١٧ - لا يجوز للناخب أن يدل برأيه أكثر من مرة ، وعليه أن يقدم لجنة عند إبداء رأيه شهادة قيد اسمه في جدول الانتخاب أو ما يثبت شخصيته سواء بتقديم بطاقة تحقيق الشخصية (هوية) أو بأية وسيلة أخرى تحددها الأتمة التنفيذية .

مادة ١٨ - تعتبر باطلة جميع الآراء التي تعطى لأكثر من العدد المقرر انتخابه أو التي تثبت على بطاقة غير التي سلمت من رئيس اللجنة أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أى إشارة أو علامة أخرى تدل عليها .

مادة ١٩ - يعلن رئيس اللجنة ختام عملية الانتخاب متى حان الوقت المعين لذلك ويجب الحتم على صناديق الانتخاب لفرزها فوراً وفق مدة لا تتجاوز يومين .

مادة ٢٠ - تشكل في كل وحدة انتخابية لجنة فرز من رؤساء بلان الانتخاب وعضوية اثنين أو ثلاثة من الناخبين الذين يحسنون القراءة والكتابة بحيث يكون العدد فردياً وتفصل هذه اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة إبداء كل ناخب رأيه أو بطلانه ، ويكون انعقاد هذه اللجنة صحيحاً إذا حضر أغلبية رؤساء بلان الانتخاب المشار إليها .

ويؤن رئيس اللجنة الأولى رئيساً للجنة الفرز وفي غيابه يحل محله من يليه من رؤساء بلان الانتخاب ، ومداولات هذه اللجنة سرية ويجوز للرئيس أن يأمر بإخلاء القاعة أثناء المداولة ، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة ، وفي حالة تساوى الأصوات يرجع إلى الجانب الذى فيه الرئيس ، وإذا لم يوجد في الوحدة الانتخابية أكثر من لجنة واحدة توات عملية الفرز ، ويجوز للمرشحين حضور اجتماع لجنة الفرز دون أن يكون لهم رأى في المداولات